هذا الوزير.. وكيف يفكر؟

قال لي احد اصحاب مكاتب توريد العمال الاجانب ان وزير العمل سعى منذ حوالي سنة لتشجيع اصحاب هذه المكاتب على انشاء شركة لتوفير وتوريد العمال المؤقتين البحرينيين والاجانب لبعض اصحاب الاعمال في ظروف ضغط العمل غير الاعتيادي وفي المناسبات التي تتطلب الاستعانة بهذه العمالة المؤقتة مثل اقامة المعارض والمهرجانات والحفلات بالاضافة الى توفير وتوريد خدم المنازل الذين تحتاج اليهم بعض الاسر في فترات سفر خدمهم في اجازاتهم.

وحسبما نشر في الصحف منذ فترة عقد اصحاب مكاتب توريد العمال اجتماعا في احد الفنادق وتوصلوا الى الاتفاق على ان يساهموا جميعا في انشاء هذ الشركة خاصة بعد ان قل الطلب على خدماتهم وتوقف البعض منهم عن ممارسة اعماله بعد انتهاء مهام توريد خدم المنازل لاحدى الدول المجاورة كما تم الاتفاق بين اصحاب هذه المكاتب على ان تكون الشركة المقترحة مقفلة عليهم والا يقل رأسمالها عن مائة الف دينار تدفع بالكامل.

وقد اصطدمت هذه الفكرة بالحظر الذي تفرضه المادة (١٥) من قانون العمل والذي يلزم هذه الشركة في حالة تكوينها بان يكون العمال المؤقتون الموردون بمعرفتها للمواطن او لصاحب العمل المحتاج اليهم عمالا لدى هذا الاخير وتكون العلاقة بينهما مباشرة بدون تدخل من الشركة التي تنتهي مهمتها وعلاقتها بالعمال فور تقديمهم لمن يحتاج لخدمتهم، وعلى الفور اصدر الوزير توجيهاته باعداد مشروع لتعديل احكام هذه المادة باعتبار ان الشركة المقترحة ستساهم في ايجاد بعض فرص العمل للوطنيين، كما انها ستساعد اصحاب الاعمال على انجاز اعمالهم التي يتعذر فيها التوظيف الدائم، واشار الوزير الى اهمية ان يسمح التعديل المقترح على المادة (١٥) من قانون العمل بإنشاء الشركة المشار اليها، وان يكون من حقها استقدام عمال لحسابها الخاص وتحت كفالتها بهدف تقديم خدمات عمالية مؤقتة للاهالي واصحاب الاعمال مع السماح لها كذلك بتوريد عمال اجانب من المقيمين في البلاد بعد نقل كفالتهم لها، وذلك لتصحيح اوضاع العمالة الاجنبية المخالفة لقوانين الاقامة والعمل، مع النص على ان تحدد اجور العمال بالاتفاق بين الشركة وصاحب العمل او المواطن وتتولى الشركة دفعها للعمال مع تقرير حقها في ان تتقاضى من صاحب العمل او المواطن مقابلا ماديا نظير ما تحملته من مصاريف، كما اشار الوزير الى اهمية عدم منح شركات اخرى ترخيصا بمزاولة نفس اعمال الشركة المقترحة لفترة زمنية معقولة حتى تستقر اعمالها.

وهكذا يتبين ان وزير العمل يسبق الاحداث بفكره المتطور حيث طرح فكرة انشاء هذه الشركة قبل ان يناقش مؤتمر العمل الدولي المنعقد الآن موضوع العمل بعقد من الباطن والذي يهدف الى تمكين اصحاب الاعمال من الاستعانة بعمالة مؤقتة على ان تظل علاقة العمل سارية بين العمال المؤقتين ومورديهم.

اننا نبارك اتجاه وزير العمل لتعديل المادة (١٥) من قانون العمل حتى يمكن تسهيل اعمال الشركات في البحرين، وبصفة خاصة اعمال الصيانة الدورية والانشطة الفرعية التي لا ترتبط بنشاطها الرئيسي واعمال التسويق والاعمال التي تتطلبها الزيادة غير المعتادة او الطارئة في حجم العمل، وكذلك الاحوال التي يضطر فيها اصحاب الاعمال للاستعانة بعمالة مؤقتة اثناء قيام الموظفين الدائمين بإجازاتهم السنوية.

ان هذا الاتجاه الجديد سوف يوفر بعض فرص العمل للعمال الوطنيين، كما انه سوف يحقق المرونة اللازمة لتلبية متطلبات العمل واحتياجاته ويمكن لنا عند اجراء التعديل المقترح على المادة المذكورة وضع الضمانات اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال على نحو يحقق التوازن بين المصلحة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

ولم يكن فكر وزير العمل سباقا في هذا المجال وحده، فقد نشرنا منذ حوالي ثلاثة اشهر نتائج تنفيذ التكليف الذي اصدره لوكيل الوزارة المساعد للتخطيط والتدريب بتنظيم زيارات لجميع معاهد التدريب الخاصة والاطلاع على امكانياتها وبرامجها التدريبية وبحث سبل التعاون المشترك بين هذه المعاهد ووزارة العمل، وبعد ان قام الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب بهذه الزيارات وقدم تقاريره عنها، علمت من احد اصحاب هذه المعاهد ان الوزير طلب منذ فترة عقد اجتماع مع مؤسسيها لبحث امكانية تطوير برامجهم التدريبية لتكون من البرامج المعترف بها على المستوى العالمي ثم تقوم الوزارة بالاتفاق معهم على تدريب بعض طالبي العمل مقابل مبالغ تدفعها الوزارة على ان تلتزم هذه المعاهد بإيجاد فرص العمل الملائمة للمتدربين، وعلى ان يغطي المقابل المادي الذي ستدفعه الوزارة تكلفة التدريب والتوظيف معا اي ان تتحول معاهد التدريب الخاصة في البحرين الى نموذج من النماذج السائدة في الدول المتقدمة لمكاتب التوظيف الاهلية، وهو احد النماذج الذي يبحثها مؤتمر العمل الدولي المنعقد الآن في جنيف لتطوير وتفعيل مكاتب الاستخدام الاهلية وتحقيق التعاون والتكامل المشترك بينها وبين مكاتب التوظيف الحكومية. اننا نؤيد كل التاييد هذا الاتجاه ونرجو ان تقوم معاهد التدريب الخاصة بالاتفاق مع بعض الشركات والمؤسسات على مستويات ومناهج التدريب التي تتفق مع احتياجاتها، ثم يتم تنفيذ الاتفاق الذي اقترحه وزير العمل لتدريب وتوظيف بعض طالبي العمل، وبذلك يتم تفعيل جهود هذه المعاهد ويتوفر ضمان ايجاد فرص العمل الملائمة للمتدربين فيها.

ولم يقتصر التفكير السباق لوزير العمل على ما تقدم اذ شمل ايضا الخطة المتكاملة التي اعدها وزير العمل عن تشجيع الشباب البحريني على الاندماج في العمل الذاتي وانشاء المؤسسات الصغيرة والتي ناقشها مجلس الوزراء في مارس من عام ١٩٩٦ ثم بدأ العمل الدولي في مناقشة هذا الموضوع في يونيو الحالي.

لقد طرق وزير العمل عدة مجالات سبق من خلالها الاتجاهات التي يبحثها مؤتمر العمل الدولي المنعقد في جنيف، وهكذا تكون القيادة الواعية المدركة لاحتياجات الواقع ومتطلبات المستقبل القادرة على الابتكار والتجديد المستمر في اساليب العمل لتحقيق احتياجات المواطنين.

انه جدير بان يشير اليه سمو رئيس الوزراء خلال لقاء سموه مع اعضاء مجلس الشورى مؤخرا قائلا:

الاخ عبدالنبي وزير مخلص.

لطفي نصر

أخبار الخليج

٢ يونيو ٩٧م